

عملية عسكرية مدعومة أميركيا لفرض مسار جديد في ليبيا

القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا تطالب السراج بتفكيك الميليشيات

أبوالغيط: الهدنة في ليبيا لن تنجح إلا بإخراج المرتزقة

القاهرة - تسعى الدول العربية للعب دور في ما يتعلق بالجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الصراع في ليبيا، مشددة على تمسكها بضرورة الحفاظ على سيادة ليبيا وأمنها ورفض التدخل العسكري الأجنبي وفوضى الميليشيات.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، الثلاثاء، التمسك بالحفاظ على سيادة واستقلال دولة ليبيا وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

وقال أبو الغيط في كلمته خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لتناول تطورات الوضع في ليبيا، إن "أية ترتيبات لوقف إطلاق النار في ليبيا، لن تنجح أو تصمد طويلا، ما لم تكن مصحوبة بالتزامات وأحكام واضحة، لإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من البلاد، وكذلك تفكيك وتسريح الميليشيات المسلحة، والحيلولة دون استمرار التدخلات العسكرية، والتي لا تهدف إلا لتحقيق أطماع ومصالح القائمين عليها".

وأكد وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، من خطر "الأزمة الليبية" التي من شأنها أن تهدد أمن ليبيا وحياتها، وعلى دول الجوار وعلى الأمن العربي المشترك.

وقال الصفدي إن الاجتماع ينعقد بإجماع عربي على حل سياسي للأزمة الليبية يحفظ وحدة ليبيا وأمنها واستقرارها، مشيراً إلى أن طريق هذا الحل هو حوار ليبي - ليبي بإسناد عربي أممي على أساس المرجعية المعتمدة والمبادرات، والتي تشمل اتفاق الصخيرات ومؤتمر برلين وإعلان القاهرة.

وقال "نجمع أيضا على أننا لا نقبل أي اعتداء أو تهديد لأمن أي دولة عربية، ونرفض في هذا السياق أي اعتداء أو تهديد لأمن جمهورية مصر العربية الشقيقة، ونقف كلنا إلى جانب الأشقاء في مصر وقدمهم المشروع حماية أمنهم وحماية مصالحهم الوطنية".

ورحب الصفدي باقتراح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة بتشكيل فريق عربي مصغر لوضع تصور استراتيجي لتحرك عربي جماعي لحل الأزمة الليبية. وشدد على أهمية أن يكون للدور العربي وزنه وأثره في جهود حل الأزمة.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، الثلاثاء، التمسك بالحفاظ على سيادة واستقلال دولة ليبيا وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

وقال أبو الغيط في كلمته خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لتناول تطورات الوضع في ليبيا، إن "أية ترتيبات لوقف إطلاق النار في ليبيا، لن تنجح أو تصمد طويلا، ما لم تكن مصحوبة بالتزامات وأحكام واضحة، لإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من البلاد، وكذلك تفكيك وتسريح الميليشيات المسلحة، والحيلولة دون استمرار التدخلات العسكرية، والتي لا تهدف إلا لتحقيق أطماع ومصالح القائمين عليها".

وأكد وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، من خطر "الأزمة الليبية" التي من شأنها أن تهدد أمن ليبيا وحياتها، وعلى دول الجوار وعلى الأمن العربي المشترك.

وقال الصفدي إن الاجتماع ينعقد بإجماع عربي على حل سياسي للأزمة الليبية يحفظ وحدة ليبيا وأمنها واستقرارها، مشيراً إلى أن طريق هذا الحل هو حوار ليبي - ليبي بإسناد عربي أممي على أساس المرجعية المعتمدة والمبادرات، والتي تشمل اتفاق الصخيرات ومؤتمر برلين وإعلان القاهرة.

وقال "نجمع أيضا على أننا لا نقبل أي اعتداء أو تهديد لأمن أي دولة عربية، ونرفض في هذا السياق أي اعتداء أو تهديد لأمن جمهورية مصر العربية الشقيقة، ونقف كلنا إلى جانب الأشقاء في مصر وقدمهم المشروع حماية أمنهم وحماية مصالحهم الوطنية".

ورحب الصفدي باقتراح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة بتشكيل فريق عربي مصغر لوضع تصور استراتيجي لتحرك عربي جماعي لحل الأزمة الليبية. وشدد على أهمية أن يكون للدور العربي وزنه وأثره في جهود حل الأزمة.



عين الأفريكوم على مجرى الأوضاع في ليبيا

منها كتيبة غنيوة الككلي والنواصي و"باب تاجوراء"، المعروفة باسم "كتيبة الأزهرى"، إلى جانب إعادة تنظيم عمل "قوة الردع الخاصة" وضم أفرادها إلى وزارة الداخلية.

وأكدت المصادر في نفس الوقت أن الوفد الأميركي ألح للسراج والوفد المرافق له أن الوضع العام يزدن نحو عمل عسكري وصفه بـ"التحريك"، مُحدد في الزمان والمكان لرسم خطوط جديدة للصراع لا نستغني إمكانية تسريع عملية البحث عن بديل سياسي يكون جاهزا للدخول في عملية سياسية يُفترض إطلاقها خلال الفترة القادمة وفق حسابات ومعادلات جديدة.

التعاطي مع البعد العسكري هذه المرة يتخذ شكلا مختلفا عكسته دلالات رسائل اجتماع زوارة

وجاء التلويح الأميركي مُلتبساً في علاقة بسياق الترتيبات التي ستتتي إليها الأوضاع، خاصة وأن الارتدادات والانعكاسات المحتملة لأي تحرك عسكري مهما كان محدودا ستشمل دول الجوار لاسيما مصر المعنية مباشرة بالتصعيد الحالي وكذلك تونس التي تضغط عليها الجغرافيا الليبية.

الليبي التي تقوم على قاعدة تبادل الأدوار وتقسام المصالح مع تركيا. ويأخذ التعاطي مع البعد العسكري هذه المرة شكلا مختلفا، عكسته دلالات رسائل اجتماع "زوارة"، الذي يبدو أنه انتهى إلى تفاهات مع حكومة السراج بخصوص مستقبل الميليشيات والمرتزقة، وكذلك الدور التركي في ليبيا رغم غموض الرسائل الأميركية بشأن هذا الدور.

ورغم أن الافتراضات تتوزع هنا بتعدد الرهانات والاتجاهات التي تفرضها المساحات المستجدة في التطورات، فإن تلك الرسائل تشي مع ذلك بأن الولايات المتحدة قد تكون قررت ترك تركيا تتحمل لوحدها تبعات التسريبات السياسية والعسكرية لتدخلها في ليبيا، وذلك وفق الترتيبات تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على وحدة وتماسك الحلف الأطلسي.

ويتجلى ذلك من خلال الكثير من التسريبات التي تناقلت تباعا مباشرة بعد اجتماع زوارة، والتي تُشير في مجملها إلى أن التبدلات في الموقف الأميركي لن تكون مجرد تغييرات في المنحى السياسي، بل تتجاوز ذلك إلى الإقرار المسبق بأن تغيير تركيبة القوات الموالية لحكومة السراج، أصبح ضرورة، ولا بد أن تصل عجلته إلى خط النهاية، أي التخلص من الميليشيات.

وتكشفت مصادر ليبية، واكبت ذلك الاجتماع، أن الوفد الأميركي طلب من السراج حل وتفكيك عدد من الميليشيات

وذلك في إشارة إلى حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج. وفيما شد قيس سعيد على ضرورة أن تحل مكان تلك السلطة "سلطة شرعية جديدة نابعة من إرادة الشعب"، لم يتردد الرئيس الفرنسي في القول إن فرنسا التي تدعو إلى وقف كل التدخلات الأجنبية، تعتبر أن تركيا تمارس لعبة خطيرة في ليبيا، وضمن هذا المشهد الذي تأخذ فيه الحسابات القائمة سياقات تُملي فرضيات متعددة، يكون المشهد في ليبيا قد اقترب كثيرا من مربع المفاجآت الصاخبة التي لن تخرج مع ذلك من دائرة "التحريك العسكري" لفرض مسار سياسي جديد.

ويقترب المشهد الليبي بسرعة من حافة الدخول في مربع العمل العسكري "التحريك" لعناصر الصراع الراهن الذي تتنازع فيه المصالح والأهداف والأجندات الإقليمية والدولية بادوات محلية.

وشكل اجتماع "زوارة" بين الجنرال تاونسند والسراج والوفد العسكري الكبير المرافق له، مقدمة لتلك التبدلات في الموقف التي لا يمكن تجاهلها ما تضمنته من رسائل بين سطورها.

وبدا واضحا أن تلك الرسائل لا تقتصر على الجانب السياسي فقط وإنما تشمل أيضا البعد العسكري، الذي تحول إلى جزء لا يتجزأ من المعادلة الراهنة كثيرا وما استندت إليه المقاربة التكتيكية للولايات المتحدة في إطار لعبتها المزججة في التعاطي مع الملف

تزامن لقاء وزير الدفاع التونسي عماد الحزقي بقائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا الجنرال ستيفن تاوونسن مع زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى فرنسا، وحملت المستجدات دلالات عديدة ترتبط بتغيير محتمل في مسارات الملف الليبي لاسيما مع إبداء "أفريكوم" نوعا من التفهم والمراعاة للمواقف الفرنسية والمصرية والتونسية.

الجمعي قاسمي

تونس - قدمت القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا "أفريكوم" نسخة منقحة لموقفها من الصراع الليبي بدا أنها تراعي الحساسيات الفرنسية والمصرية والقلق التونسي من دون تغيير حقيقي لما يبدو مسارا محتما للتصعيد بدعوى "التحريك".

وقالت مصادر تونسية مطلعة، في تصريح لـ"العرب"، إن مباحثات الجنرال ستيفن تاوونسن قائد أفريكوم وعماد الحزقي وزير الدفاع التونسي التي جاءت مباشرة بعد اجتماع "زوارة" بين تاونسند وفايز السراج رئيس حكومة الوفاق في طرابلس لم تكن معزولة عن السياق العام للتبدلات في المواقف والمواقف، ولا خارج إطار التطورات المتلاحقة التي تعصف بالملف الليبي، التي بدعت الرئيس التونسي قيس سعيد إلى زيارة باريس.



عماد الحزقي نرفض التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا ومشاريع التقسيم

وذكرت وزارة الدفاع التونسية أن الحزقي بحث مع الوفد الأميركي "الوضع الأمني الإقليمي" على إثر الزيارة التي قام بها قائد القيادة العسكرية الأميركية بأفريقيا إلى ليبيا ولقائه بالمسؤولين الليبيين، حيث أكد الوزير التونسي على دعم الشرعية في ليبيا.

وأشارت، في بيان، إلى أن وزير الدفاع التونسي أكد أيضا على "وجوب التسوية السياسية والأخذ في الاعتبار أولا وأخيرا مصلحة الشعب الليبي"، مشددا في نفس الوقت على "رفض تونس كل أشكال التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا وكل مشاريع التقسيم".

وكان لافتا أنه في الوقت الذي كان فيه وزير الدفاع التونسي يجتمع مع قائد "أفريكوم" كان الرئيس سعيد يجتمع في باريس مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون حيث اعتبر أن السلطة الحالية في العاصمة طرابلس "موقفة"،

مطالبات في المغرب بالتحقيق في خرق وزير حقوق الإنسان للقانون

محمد ماموني العلوي

بالتأكيد هي السبب وراء هذا الملف". ولفت استاذ القانون العام، عمر الشراواوي، إلى أنه ينبغي أن تمتد تداعيات الملف سياسيا إلى المنصب الوزاري فما وقع يتطلب استقالة الرميد لأنه ارتكب خطأ جسيما جعل الحكومة برمتها في حرج قانوني، متسائلا "بأي وجه يمكن للحكومة أن تطالب أرباب العمل بالتصريح بموظفيهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي في حين أن أحد وزراءها يخرق القانون في هذا الشأن".

وأوضح الشراواوي أن وضع الرميد أصبح هشاً على مستوى حقوق الإنسان داخليا وخارجيا، وأن هناك تخوفا أن يتم استغلال هذا الملف دوليا لإحراج المغرب من قبل الخصوم.

وحاول الحيوني تبرئة حزب العدالة والتنمية من أي ارتدادات سياسية وحقوقية تسبب فيها زميله عضو الأمانة العامة للحزب. لكن لزرق أكد أن "مقولة الاستهداف والمؤامرة التي طالما براوغ بها حزب العدالة والتنمية أصبحت غير مجدية"، موضحا أن الطريقة التي أتت بها الموضوع، تؤكد بوجود استهداف سياسي واضح من طرف مناهضي الوزير من داخل حزب العدالة والتنمية.

والاعتذار للشعب المغربي وفق ما يقتضيه المنطق والشجاعة السياسية والأخلاقية. وعلى المستوى الداخلي، وجهه القيادي بحزب العدالة والتنمية أنس الحيوني انتقادات لاذعة للرميد حيث قال "من لا يحترم العدالة الاجتماعية في شقها المرتبط بحقوق الموظفين (من الناحية القانونية الصرف) لا يحق له أن يطالب غيره غدا بتطبيقها".



رشيد حموني الوزيران مطالبان بتقديم توضيحات للراي العام

ويرى مراقبون أن الانتقادات للرميد من داخل الحزب قد يكون سببها نوع من التقييد لتجنيد الحزب شغائيا الانفجار الذي تسبب فيه أحد قياديه، أو حسابات سياسية جاء وقت تسديد ضريبتها من طرف الرميد. وطالب الحيوني الرميد بالاستقالة من أجل التفرغ للعمل الحزبي وأن "يستمر في الدفاع وفضح الرافضين الشفافية لا يمكن أن تصدر قرارا ضد قيادات الصف الأول يدفعهم للاستقالة

الشعبوية في هذا الموضوع لغايات انتخابية. وشدد لزرق، في تصريح لـ"العرب"، على أن جدية البرلمانيين تتطلب وضع القضية بيد لجنة لتقصي الحقائق كالية دستورية بيد البرلمان وفسح المجال لباقي الفرق النيابية للتوقيع عليها من أجل استكمال عدد النواب المطلوب لبدء هذا الإجراء وهو ما سيشكل إحراجا سياسيا حقيقيا لكل الأطراف غير الجادة في مزاعمها لكشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك القانون.

وفي ذات الإطار، كشف نائب رئيس اللجنة المركزية للنزاهة والشفافية لحزب العدالة والتنمية سعيد خيرون أن اللجنة ستستعمل للرميد في ما أثير حول سكرتيرة مكتبه للمحامية، عندما اكتشفت عائلتها بعد ممانتها أنه لم يتم تسجيلها في صندوق الضمان الاجتماعي.

واعتبر لزرق أن إحالة الرميد إلى لجنة النزاهة والشفافية هي محاولة للسيطرة على تبعات خرقه للقانون ولحقوق الإنسان ومحاولة لكسب الوقت من أجل التغطية على هذه القضية السياسية والأخلاقية، لافتا إلى أن لجنة الشفافية لا يمكن أن تصدر قرارا ضد قيادات الصف الأول يدفعهم للاستقالة

كما دعا رئيس الحكومة سعد الدين العثماني إلى ضرورة أن يستخدم السلطة الاقتراحية من أجل إقالة الوزيرين.

وأكد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية أن هذه المحاولة داخل البرلمان لن تخرج عن المزايدات في إطار لعبة التوافق قبل الانتخابات المقبلة ما يعني أن الحموني وغيره يلعبون لعبة



الحكومة في موقف محرج

النواب، إن الوزيرين مطالبين بتقديم توضيحات للراي العام بخصوص ما يتم تناقله عبر وسائل الإعلام، واصفا ذلك بـ"الفضيحة".

وعلى إثر ذلك، طالب نشطاء سياسيون كل من الرميد وأمكران بتقديم استقالتهما بسبب فضيحة عدم التصريح بموظفيهما لدى الضمان الاجتماعي.

بشأن لدى صندوق الضمان الاجتماعي طلبته عملها معه لمدة 24 سنة بـمكتب المحاماة التابع له، واقتضت هذا الانتهاك إثر وفاة الموظفة مؤخرا.

وأبرز النائب بالبرلمان عن حزب التقدم والاشتراكية، رشيد حموني، أنه "كان على الحكومة أن تفتح تحقيقا في الموضوع وإن كان الأمر صحيحا فهو فضيحة كبرى"، مضيفا "كيف للحكومة أن تطالب الشركات بالتصريح بموظفيها وهي لا تقوم بذلك". ورفض كل من وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان مصطفى الرميد ووزير التشغيل محمد أمكران الرد والتوضيح على سؤال حموني خلال جلسة للأستئلة الشفافية بمجلس النواب في ما يتعلق برفضهما تسجيل موظفيهما بمكاتب المحاماة التي يملكها لدى صندوق الضمان الاجتماعي. وقال حموني، أمام